

الأمن اليمني يخطف شابين جزائريين ويرحلهما قسراً إلى مكان مجهول

[بقلم: د. هاني السباعي (مدير مركز المقريري للدراسات التاريخية بلندن)]

علم مركز المقريري من مصادر موثوقة أن الأمن السياسي اليمني قام بختف شابين جزائريين كانا معتقلين في سجن الهجرة والجوازات بمدينة صنعاء إلى مقر الأمن السياسي ومنه إلى مطار صنعاء إلى مكان مجهول واسم الشابين الإسلاميين:
الأول: عبد الرحمن الجزائري (34 عاماً).
الثاني: كمال علي بركان المعروف بالشاوي. (28 عاماً).

وخلاصة قصة هذين الشابين المظلومين على النحو التالي:
لقد قدم هذان الشابان الجزائريان من لندن إلى اليمن وقبض عليهما مع ثمانية بريطانيين في 23 ديسمبر 1998م وحكمت عليهم محكمة يمنية بالسجن خمس سنوات، وانتهت فترة العقوبة عام 2003 وكان من المقرر أن يفرج عنهما ويرحلا إلى البلد التي قدما منها وهي بريطانيا، لكن الحكومة اليمنية لم تفعل ورحلت كل البريطانيين لأنهم يحملون جوازات سفر إنجليزية، وظل هذان الشابان (عبد الرحمن الجزائري وصديقه كمال بركان) رهن الاعتقال في سجن الجوازات والهجرة في العاصمة اليمنية صنعاء إلى أن تم خطفهما من قبل الأمن السياسي منذ ثلاثة أيام أي بتاريخ 12 مايو 2005م وتم اقتيادهما قسراً إلى مطار صنعاء ووضعهم في طائرة خاصة إلى مكان مجهول.

ولما سأل بعض المقريرين الذين كانوا يترددون عليهما في سجن الهجرة والجوازات بصنعاء عن مصيرهما؟ قال أحد مسئولوي السجن: لقد تم اقتيادهما إلى مقر الأمن السياسي. ولما تقدم هؤلاء المقريرين إلى الأمن السياسي بطلب حول مصير هذين الإسلاميين؟ قالوا: لقد رحلناهما إلى الجزائر!! فاتصل ذووهم بالسلطات الجزائرية لمعرفة مصيرهما؟ فأجابت الجزائر: بالنفي وعدم علمهم بهذا بهذا الموضوع!!

بناء على ما سبق
يستنكر مركز المقريري هذه الجريمة النكراء التي اقترفتها قوات الأمن اليمنية؛ من خطف هذين الشابين (عبد الرحمن الجزائري، وكمال علي بركان) وترحيلهما قسراً إلى مكان مجهول حيث لم تعترف الحكومة الجزائرية بتسليمهما.
كما يناشد مركز المقريري المنظمات التي تعنى بحقوق الإنسان، والقوى الفاعلة من أبناء الشعب اليمني أن تضغط على الحكومة اليمنية لمعرفة مصير هذين الشابين الجزائريين.
كما نطالب بمعاقبة الجهة التي قامت بخطفهما، رغم علمنا بأن مثل هذا القرار لا يصدره إلا رأس السلطة في ظل هذه الأنظمة القمعية التي دأبت على خطف المسلمين المستضعفين لصالح أعداء الأمة.
ويطالب مركز المقريري أيضاً بمحاكمة ضباط الأمن السياسي في اليمن

بصفة خاصة شرعياً وقانونياً وملاحقتهم قضائياً في أي مكان في العالم.

مركز المقريري للدراسات التاريخية

لندن في

9 ربيع الثاني 1426هـ

17/5/2005م